



خلال أكتوبر الماضي مدفوعاً بتوقيع عقود في قطاعات البنية التحتية والنفط والغاز.. و215 مليار دولار حجم سوق المشاريع المحلي

ملياراً دولار ترسيات العقود بالكويت.. مع عودة الزخم الاستثماري

سوق المشاريع في الكويت - أبرز الأرقام

ترسيات أكتوبر 2025

ملياراً دولار إجمالي الترسيات

قيمة سوق المشاريع

215 مليار دولار

أهم القطاعات

- النفط والغاز: صادرة المشهد في الترسيات والمشاريع
- البنية التحتية: مشاريع موانئ وطرق وشبكات نقل
- الطاقة المتجددة: خطط مستقبلية لتعزيز التنوع الطاقوي

فرص النمو

- مشاريع كبرى في النقل والطاقة المتجددة
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- دعم مستدام للبنية التحتية الحيوية

عقود بقيمة 18,9 مليار دولار خلال أكتوبر، متراجعة عن المتوسطات بعيدة المدى، مع تصدر السعودية والإمارات المشهد، إذ سجلت كل منهما 6 مليارات دولار من العقود المبرمة. ويشير ذلك إلى تركيز الاستثمار في مشاريع كبرى تحقق تأثيراً استراتيجياً على الاقتصاد الوطني لكل دولة.

وعلى صعيد دول الخليج، بلغ إجمالي ترسيات المشاريع خلال أول 10 أشهر من 2025 نحو 249,4 مليار دولار، موزعة بين شهور العام على النحو التالي: يناير 47,9 مليار دولار، فبراير 24,6 مليار دولار، مارس 25,5 مليار دولار، أبريل 18,1 مليار دولار، مايو 19,9 مليار دولار، يونيو 21,7 مليار دولار، يوليو 31,2 مليار دولار، أغسطس 24,8 مليار دولار، سبتمبر 16,8 مليار دولار.

وعلى صعيد مؤشر سوق المشاريع الخليجي، واصل ارتفاعه للشهر الثامن على التوالي، مسجلاً نمواً بنسبة 1,1٪ بقيمة 49,8 مليار دولار، مع مساهمة رئيسية من الإمارات التي أضفت 67,5 مليار دولار نتيجة إطلاق مخططات سكنية كبرى.

وفي السعودية، سجل سوق المشاريع زيادة قدرها 14,4 مليار دولار وبنسبة 1,7٪، بينما ارتفع في عمان 10,5 مليارات دولار بنسبة 3,2٪، في حين تراجعت العراق بفقدان 26 مليار دولار، أي انخفاض بنسبة 6,2٪ نتيجة توقف مشاريع ضخمة لتوليد الكهرباء.

ويبلغ حجم سوق المشاريع في دول الخليج 3,98 تريليونات دولار، حيث يبلغ في السعودية نحو 2,02 تريليون دولار، وفي الإمارات 1,1 تريليون دولار، وبقيمة 335 مليار دولار في سلطنة عمان، وفي قطر 237 مليار دولار، والبحرين بنحو 58 مليار دولار، ومع توقع استمرار التحركات الاستثمارية الكبرى، خصوصاً في القطاعات النفطية والبنية التحتية والسكنية، بما يعكس حيوية السوق وتعدد الفرص أمام المستثمرين المحليين والدوليين.

شهدت الكويت تسارعا ملحوظا في سوق المشاريع منذ مطلع عام 2025، مدفوعا بعودة قوية للنشاط الاستثماري في قطاعات البنية التحتية والنفط والغاز، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في اقتصاد البلاد ورويتها المستقبلية للتنمية المستدامة، وقد بلغت قيمة الترسيات خلال شهر أكتوبر الماضي ما يقارب الملياري دولار، في مؤشر واضح على عودة مشاريع البنية التحتية النشطة لتتصدر المشهد، بما يعزز مكانة الكويت كمركز إقليمي للطاقة والبنية التحتية الحيوية.

وأوضحت مجلة «ميد» أن أبرز هذه الترسيات تمثلت في عقد استراتيجي بقيمة 528 مليون دولار بين شركة البترول الوطنية الكويتية وإحدى الشركات اليونانية لتطوير ذراع جنوبية جديدة في رصيف الشعيبية النفطي، ضمن خطة شاملة لإعادة تأهيل الموانئ النفطية وتعزيز طاقة سلسلة الإمداد، ويعد هذا المشروع محوريا في رفع القدرة التشغيلية لبناء الشعيبية، ويعكس التزام الكويت المستمر بدعم مشاريع استراتيجية كفاءة وتحسين قطاع الطاقة الحيوي، وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، فضلا عن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعلى الرغم من تسجيل سوق المشاريع في الكويت انخفاضا طفيفا خلال الفترة من 10 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 2025، حيث بلغت قيمته نحو 215 مليار دولار، مسجلا انخفاضا بنسبة 5,4٪ بما يعادل 12 مليار دولار، فإن هذا التراجع لا يقلل من الديناميكية التي يشهدها السوق، ولا من فرص النمو المتاحة في الأشهر المقبلة، خاصة مع إطلاق مشاريع كبرى مخطط لها في قطاعات النفط، النقل، والطاقة المتجددة، ما يعزز من قدرة الكويت على استدامة تطوير بنيتها التحتية ودعم أهدافها الاقتصادية طويلة المدى.

وعلى المستوى الإقليمي، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ترسيات

بلغت 496 مليون دينار بزيادة 12٪.. وبتوسط يومي 99 مليوناً

الشركة عقدت مؤتمر المحللين الماليين لنتائج الأشهر التسعة الأولى من 2025

سيولة «البورصة» تلامس نصف المليار دينار في أسبوع

اتش وعقارات الكويت وايفيا واكتساب» إلى جانب أسهم قباية في مقدمتها بيت التمويل. وانخفضت مؤشرات السوق بشكل جماعي بنهاية تعاملات الأسبوع، وذلك للعام بنسبة 0,5٪ على التوالي، إذ تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,5٪ بخسارته 52 نقطة ليصل إلى 9390 نقطة مقابل 9442 نقطة الأسبوع الماضي، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,3٪ بخسائر 115 نقطة ليصل المؤشر إلى 8339 نقطة، تراجعاً من 8454 نقطة، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0,7٪ بخسائر 62 نقطة ليصل إلى 8831 نقطة تراجعاً من 8893 نقطة الأسبوع الماضي.

وفي سياق آخر، تسود حالة الاستقرار على تعاملات الأجناب بأسهم السوق الأول، وهو ما تبين من خلال ارتفاع في نسب ملكياتهم في 6 أسهم، وتقليص نسب التملك في 7 أسهم، واستقرار النسب في 20 سهماً، ووفقاً لبيانات البورصة لشبكات الأجناب بأسهم السوق الأول نحو 6,94 مليارات دينار، مقارنة بـ 6,92 مليارات دينار



في جلسة افتتاح الأسبوع بد 331 مليون دينار. وفي جلسة الاثنين تحسن أداء السوق نسبياً وحقت القيمة السوقية مكاسب بـ 83 مليون دينار، ومع عودة الضغوط البيعية تراجعت القيمة السوقية في جلسة الثلاثاء بد 378 مليون دينار. أما جلسة الأربعاء والخميس، فشهدت القيمة السوقية مكاسب بـ 151 مليون دينار و106 ملايين دينار على التوالي.

وارتفعت أحجام التداول أمس بنسبة 17٪ بإجمالي تداولات بلغ 2,44 مليار سهم مقابل 2,09 مليار سهم الأسبوع الماضي، وتركزت تحركات المتداولين حول أسهم «جي اف

شريف حمدي

سجلت السيولة المتدفقة لسوق الأسهم المحلي ارتفاعاً بنهاية تعاملات الأسبوع بنسبة 12٪ لتلامس نحو نصف المليار دينار، حيث بلغت السيولة 496 مليون دينار وبتوسط يومي 99 مليوناً مقابل 443 مليون دينار الأسبوع الماضي. وجاء هذا الارتفاع بدعم عمليات شراء انتقائية لعدد من الأسهم التي تراجعت أسعارها منذ بداية نوفمبر الجاري جراء عمليات تصريف لجنى الأرباح، ولوحظ ارتفاع أداء السوق في 3 جلسات خلال الأسبوع، ما يشير إلى بدء تحسن الأوضاع نسبياً رغم جنوح السوق للتراجع على مستوى مؤشراتته بنهاية التعاملات الأسبوعية.

ويأتي الإقبال على عدد من الأسهم خاصة القيادية مبرراً بعد إسداد الستار على إفصاحات البنوك والشركات المدرجة عن نتائج الأشهر الـ 9 الأولى من 2025، والتي بلغت 2,07 مليار دينار، وسط توقعات بان يستأنف سوق الأسهم المحلي نشاطه الصعودي الذي يسيطر على مجمل تعاملاته

الخنه: نستهدف وصول محفظة مشاريع «بيوت» إلى 500 مليون دينار



نتائج هذا العام والعام المقبل أيضاً، وأكد الخنّه أن السوق الكويتي يحتل الصدارة في أولوياتنا واهتماماتنا، حيث ننفذ أحد أضخم المشاريع في محافظتنا الاستثمارية، وهو مشروع «بيوت بلس»، الذي نعرفه دائماً كمشروع مستقل نظراً لحجمه الاستثنائي وأهميته الاستراتيجية، فبعد اكتماله سيشكل هذا المشروع نقلة نوعية في أداء المجموعة، حيث يتميز بموقعه المتميز في إحدى كبرى مدن الكويت وهي مدينة المطاع، ويمتد على مساحة 250 ألف متر مربع، وبلغت نسبة الإنجاز 28٪ مقارنة بخطينا المعدة لعام 2026. وأضاف: «بداننا حملتنا التسويقية لاستقطاب المستثمرين الكبار، حيث نجري حالياً مفاوضات مع 23 مستأجراً رئيسياً حول الأسعار والتوزيع الأولي من 2025، وقد وقعنا حتى الآن عقوداً تغطي 14٪ من المساحة الإجمالية للمشروع، بما في ذلك عقد مع أحد أكبر متاجر لولو هايبر ماركيت».

كشفت نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة بيوت القايضة عبدالرحمن محمد الخنّه عن أن الشركة حققت نمواً في الإيرادات بلغ 7٪ بفضل العقود الجديدة التي نواصل إبرامها مع شريحة متنوعة من العملاء، تشمل الجهات الحكومية المحلية والحكومة الأميركية وغيرها. وقال الخنّه خلال انعقاد مؤتمر المحللين الماليين للشركة عن فترة الأشهر التسعة من 2025: «لقد تضاعفت قيمة العقود الجديدة هذا العام مقارنة بالعام الماضي، من 40 مليون دينار في 2024 إلى 80 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من 2025، وهو مؤشر إيجابي يتوقع أن يعكس بشكل ملحوظ على نتائجنا المالية في عامي 2026 و2027»، وأضاف: «من أصل 80 مليوناً أقل من 10٪ منها تحديد عقود سابقة، والباقي أعمال جديدة، وهناك بعض البنود المشروطة بقيمة تتراوح بين 8 و10 ملايين دينار من نفس المبلغ، فإذا قمنا

نقطة انطلاق جديدة لريادة الأعمال الرقمية.. ويوفر بيئة صديقة للابتكار تدعم النماذج الحديثة بالخدمات الرقمية

قانون «التجارة الرقمية».. خطوة محورية لتنمية مستدامة بالكويت

نحو بناء اقتصاد رقمي متنوع ومتكامل يعزز مكانة الكويت كمركز أعمال إقليمي. ويشكل القانون نقطة انطلاق جديدة لريادة الأعمال الرقمية، إذ يوفر بيئة صديقة للابتكار تدعم النماذج الحديثة بالتجارة والخدمات الرقمية. ويمنح القانون المستهلكين مظلة شاملة لجان متخصصة لفرض المنازعات الرقمية لتوفير آلية سريعة وفعالة لتسوية الخلافات التجارية الإلكترونية خارج المحاكم. ولنأحية تعزيز حماية المستهلك الرقمي عمل القانون على ترسيخ حقوق المستهلكين في ذلك حماية البيانات وحق الاسترجاع والشفافية في الإعلانات والمعاملات الرقمية. كما يعزز القانون بالبرونة واستشراف المستقبل إذ صيغت أحكامه بلغة محايدة تكنولوجياً قابلة للتكيف مع تطورات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين ووسائل الدفع الحديثة. وحول الأثر المتوقع للقانون على مجتمع الأعمال فسوف يرفع القانون بيئة تشغيل آمنة وواضحة وقابلة للتنبؤ بما يعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب ويبسط إجراءات الترخيص والامتثال ويمثل خطوة محورية

وحيثاً ينظم الأنشطة التجارية في البيئة الرقمية مستخدماً اللوائح القديمة بأحكام تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي العالمي وتفتح المجال أمام الابتكار وريادة الأعمال. ومن أبرز هذه الأحكام الاعتراف القانوني

ويعمل هذا التشريع محطة أساسية في مسار تحديث الإطار القانوني للدولة إذ يوفر منظومة شاملة لتنظيم التجارة الرقمية ويوازن بين حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ومتطلبات الرقابة التنظيمية بما يعزز جاذبية البيئة الاستثمارية في الاقتصاد الرقمي ويدعم توجهات التنمية المستدامة في البلاد.

ويعمل القانون أحد أعمدة التحول الاقتصادي إذ يجسد توجه الدولة نحو اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والتقنية ويزيد من مرونة بيئة الأعمال والتشريعية، إلى مرحلة القيادة التنظيمية في مجال الاقتصاد الرقمي خليجياً.

ومع بدء تطبيق القانون سينتقل قطاع التجارة الإلكترونية للعمل ضمن منظومة تشريعية حديثة تواكب التطورات الرقمية وتسد الفجوات التنظيمية وتعزز الوضوح القانوني وتدعم نمو الشركات الرقمية وترفع ثقة المستهلكين وتحمي حقوقهم بما يتيح للكويت الاستفادة الكاملة من الفرص الواعدة للاقتصاد الرقمي.

وسيعض القانون إطاراً تشريعياً شاملاً

كونا: يشكل مشروع قانون تنظيم العمل بقطاع التجارة الرقمية، الذي أقره مجلس الوزراء يوم الثلاثاء الماضي، خطوة محورية نحو دعم الابتكار وريادة الأعمال في الكويت، إذ يهيئ بيئة حديثة ومحفزة لنمو نماذج الأعمال الرقمية ويستحدث مفهوم البيئة التنظيمية التجريبية التي تتيح للشركات المبتكرة اختبار منتجاتها وخدماتها بشكل آمن قبل طرحها تجارياً.

ويضع مشروع القانون إطاراً متكاملًا للحماية يشمل صون الخصوصية ووضوح الشروط والأحكام وتوفير آليات فاعلة لحل المنازعات بما يساهم في تعزيز الثقة في التعاملات الإلكترونية وترسيخ قطاع تجارة رقمية أكثر أماناً وشفافية.

وجاء القانون الجديد في وقت يشهد قطاع التجارة الإلكترونية بالكويت نمواً متسارعاً خلال السنوات الأخيرة مدفوعاً بارتفاع معدلات الإنفاق الاستهلاكي ووجود شريحة شبابية واسعة وتزايد الإقبال على الحلول الرقمية في مجالات التجزئة والخدمات والتوصيل والتمويل.

